مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م، وقد تناوله الباحثون والدارسون بالنقد والتحليل، في المجلات والصحف، وفي الرسائل الخاصة التي وجهت إلي .

وكان من بين ما سئلت عنه، أنني أغفلت بيان الطريقة التي اخترتها في البحث، وسألني بعضهم: هل كان هذا عمداً، أم كان بسبب العجلة؟

والواقع أنني لم أجد حاجة لبيان منهجي في التأليف، في المقدمة التي كتبتها للطبعة الأولى، لأنني رأيت ذلك واضحاً لمن يقرأ الكتاب . غير أني لا أجد مانعاً في بيان طريقتي في مقدمة الطبعة الثانية، لمن يريد معرفتها من المؤلف نفسه .

فلقد وقر عندي أن هذه المادة العلمية (نظام الحكم) يجب أن يتوفر لمن يتصدى للتأليف فيها خمسة أمور لا بد منها :

أولها – العلم بما ورد عنها في الكتاب والسنة، ومتفرعاتها، كالمؤلفات في التفسير والفقه والأصول والتوحيد، وما كتب الأقدمون في موضوع السياسة الشرعية، والأحكام السلطانية، وما إليها . فذلك كله هو المصدر الأول لموضوع نظام الحكم الاسلامي . وهو الذي يمكن أن يسمى « الثقافة الشرعية » .

ثانيها – تتبع ما في كتب التاريخ الموثوقة ، حول هذا الموضوع ، ففي الطبري ، وابن الأثير ، والوزراء والكتاب لجشهياري وغيرها ، نواح كثيرة ، لم ترد في المصادر الأولى ، وهي بالغة الأهمية ، كما ترى ذلك واضحاً خلال كتابنا هذا .

ثالثها – تتبع ما في أهم كتب الأدب ، التي حملت في تضاعيفها كثيراً من القواعد والمبادىء ، التي لم ترد ، لا في المصادر الأولى ، ولا في كتب التاريخ .

رابعها – أن يكون المتصدي للتأليف عالماً بالمبادىء الدستورية ، والقوانين الوضعية ، والنظريات الحديثة ، التي تدرّس في كليات الحقوق ، وكليات العلوم السياسية ، فذلك يؤدي إلى مقارنة ما كان عند المسلمين والعرب بما هو كائن عند غيرهم من الأمم .

خامسها – أن يكون المتصدي للتأليف قد مارس السياسة العملية ، وعمل فيها ، واكتوى بنارها ، وعجم عودها ، وعرف خيرها وشرها ، وأدرك ما في بواديها وخوافيها من علل وحجج وذرائع ، وغير ذلك . إنه بذلك يكون أدنى إلى فهم المواقف ، ومعرفة مغازي الاشارات ، ودلالات العبارات ، واصطياد الدر من الصدف .

وأستطيع أن أدعي متواضعاً أنني قد رأيت في نفسي تجمع هذه الصفات ، أي القدرة على التأليف ، فرجعت إلى أوراقي ، وكتبي ، وقلت : اذا وجدت جديداً ألفت ، وإلا فاني لا أريد أن أكون نسخة صغيرة عمن سبقني . وقد رأيت أنني وجدت الجديد الذي أبحث عنه ، فدفعته الى القراء في هذا الكتاب الأول الذي تحدثت فيه عن الحياة الدستورية وعن الحياة الادارية .

ولقد كان غرامي بهذا الموضوع قديماً ، يرجع الى أكثر من ثلاثين عاماً . فقد أولعت بالمكتبة الأندلسية ، وأحببت أن أعرف تاريخ الأندلس ، والحضارة الأندلسية من مصادر الأندلسيين أنفسهم . وازداد هذا الغرام حينما زرت الأندلس مرتين عام ١٩٦٢ ، ووقع لي أن وجدت ألفاظاً ومصطلحات تحتاج الى إيضاح ، كقول ابن حوقل : « وكان في المدينة قاض ومحلف » ، وهو يتحدث عن قرطبة . فأما القاضي فقد عرفناه، وأما المحلف فمن هو؟ إن المعاجم لم تفدنا في فهم كلمة(المحلف). وقد ذاكرت بعض الأصدقاء، فلم يفدني إلا العالم المحقق الصديق الأستاذ سامي الدهان ، رحمه الله ، فقد أشار عليّ بالرجوع الى معجم (دوزي): « فوات المعاجم العربية »[١] . فلما رجعت الى مادة (حلف) وجدت أن المحلف كان في العاصمة هـو الذي يقدم التقرير الى الخليفة عن أحوال المملكة ، أما في الاقاليم فهو الذي تعينه المجالس البلدية لمراقبة أسعار الخبز والخمر (كذا) ، ومراقبة حسن دفع أجور العمال ، فهو نوع من المحتسب . وأخذت أمضي في جمع أمثال هذه المفردات ونصوص معانيها، حتى اجتمع لدي نواة معجم فيه جملة صالحة من الألفاظ والمصطلحات .

وكان أن توليت تدريس مادة يسمونها (النظم الاسلامية) في الجامعة اللبنانية ، فاعتمدت في السنة الأولى على كتب من سبقني ، ثم أخذت أقدم الى الطلاب أمالي أهيئها لهم ، ثم أضفت اليها ما أضفت ، وهو أضعاف ما قدمت الى الطلاب ، فكان هذا الكتاب .

●

---

(١) DOZY - Supplément Aux Dictionnaires Arabes.

وكان مما أخذ عليّ بعض الأساتذة المحققين أنني لم أنتفع بكتاب «الخلافة» للسنهوري، الذي كتبه بالفرنسية، ولا بكتاب «الامامة العظمى» لرشيد رضا ، ولا بكتاب « الوزارة العباسية من عام ٧٤٩ – ٩٣٦» الذي ألفه «دومينيك سورديل» ونشره المعهد الفرنسي بدمشق [١] .

وكنت أحب لهذا الصديق ، قبل أن يبدي ملاحظته هذه ، أن يعود الى هذه الكتب ، التي لم يرد لها ذكر في كتابي ، ليرى أنه ليس فيها ما ينتفع به في موضوعي .

فأما كتاب السنهوري فقد طبع عام ١٩٢٦ ، وهو أطروحته للدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة ليون . والسنهوري في العشرينيات غير السنهوري في الخمسينيات . ويقيني أن وقته لم يتسع لاعادة النظر في كتابه ، وإلا لشطب الكثير مما جاء فيه . فالسنهوري نفسه يعترف بأن دليله في بحث الخلافة كان الإمام الماوردي وحده ، لم يزد عليه شيئاً ، فما هي الفائدة من الاشارة الى السنهوري ؟

ثم ان السنهوري ، اذا كان موفقاً في نقل آراء الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية» ، فانه كان مخطئاً أيما خطأ ، حينما أدلى برأيه الشخصي في بعض المواضع ، كقوله عن الخلافة الأموية إنها تنكبت عن الكتاب والسنة ، وأنها رجعت الى أحكام الجاهلية ! ! وقال مثل ذلك وأشد عن الخلافة العباسية . وهذا لا يتفق مع الحقيقة العلمية في شيء . فالخلافتان الأموية والعباسية ، كانتا خلافتين مسلمتين ، طبقتا

---

(١) Dominique SOURDEL - Le Vizirat Abbasside de 749 - 936 Institut Français de DAMAS.

أحكام الكتاب والسنة ، وعملنا على نشر الاسلام ، وعلى دعم الشريعة الاسلامية ، ما في ذلك شك . وإذا كانتا قد عملتا بأساليب الملك ، لا بأساليب الخلافة الشرعية، في بعض الأحيان، أو في أكثر الاحيان، فذلك لا يعني أنهما خرجتا عن الاسلام ، وعادتا الى الجاهلية .

أما كتاب الإمام رشيد رضا ، فهو كتاب ألّف لمناسبة سياسية محضة ، هي إلغاء الخلافة من قبل الأتراك الكماليين ، وليس فيه أكثر من استعراض بعض النصوص ، ثم اقتراح بالتفاهم مع الأتراك في انتقال الخلافة الى العرب . وأنا الذي أجللت رشيد رضا في كتبه كلها ، ودعوت لها ، واعتبرتها (مناراً) جديداً في فهم الشريعة الاسلامية وتطبيقها ، يؤسفني أن أقول إنني لم أجد أي رأي جدير بالاقتباس في كتابه عن الخلافة أو الامامة العظمى .

أمـــا كتاب (سورديل) فليس أكثر من مجموعة نصوص تاريخية ، لا تضيف الى معلوماتنا شيئاً .

لقد قرأت هذه الكتب ، وكثيراً غيرها ، قبل أن أدفع كتابي الى المطبعة، ورأيت أن أقتصر في مصادري على ما ورد في الهوامش، ولو أردت أن أسرد ما قرأت ، لبلغ آلاف الكتب في التفسير والحديث والفقه والتوحيد والأصول والتاريخ والأدب والسياسة الشرعية والأحكام السلطانية . ولكن ما فائدة هـذا السرد ؟ ألأدلل على سعة اطلاعي ؟ لا ، لست في هذا الوادي من ورد ولا صدر ، وإنما أردت أن أشير الى ما انتفعت منه خلال قراءاتي ليس غير .

كان حرياً بإخواني المنتقدين ، أن يدلوني على رأي في هذه الكتب لم أنتبه اليه ، لا أن يلوموني على أني لم أشر الى هذه الكتب ، وأن يستدلوا من ذلك على أني لم أقرأها . ولو أرادوا دلالتي على شيء جديد لكانوا من المحسنين ، ولكنت من الشاكرين .

هذا وقد رأى بعض الاصدقاء أنني قـد أسبغت في كتابي الطابع الاسلامي على الحضارة الاوربية ، أو أنني «أوربت» الحضارة الاسلامية. والواقع أنه لم يرد في بالي لا هذا ولا ذاك ، وإنما ظن بعض الاصدقاء هذا الظن ، لما رأوا من روائع حضارتنا الاسلامية .

●

إن هذه الحضارة الاسلامية لم تدرس حتى اليوم الدراسة المنهجية العلمية اللائقة بمكانها بين الحضارات . وقد أهملها بنوها ردحاً من الزمن ، وتناولها أكثر الباحثين الاجانب بكثير من التحيز والجهل وسوء النية ، إن لم أقل الافتراء . ولا سيا في مطلع هذا القرن، والقرون التي قبله . على أننا نقول منصفين إن معظم الدراسات التي جاءت بعد الحرب الثانية، في أكثر اللغات ، قد جاءت أقرب إلى الانصاف ، وإلى الفهم الحقيقي للمشكلات العقلية والسياسية والاجتماعية والعسكرية وغيرها . فلقد كان من آثار التطور العميق الذي أصاب الدراسات الاسلامية ، أن حمل أكثر الباحثين والدارسين على ارتياد الحقيقة العلمية أنى كانت . أضف إلى ذلك قيام الكاتبين باللغات الاجنبية من المسلمين ، الذين حاولوا ردّ التهم ، ومناقشة المضللين من الكتاب والمؤلفين ، فكانوا بذلك حاجزاً في وجه المقتحمين من العلماء الاجانب .

لقد آمنت منذ دهر بعيد بأن حضارتنا الاسلامية حضارة أصيلة من وجه ، وحضارة غنية من وجه آخر . وكنت كلما أوغلت في دراستها اتضحت في ذهني صورتا : الأصالة والغنى، سواء أكانت في دراستي لها باللغة العربية أو الفرنسية . وكنت أرى أنني أمـــام أفكار أبكار ، لم يعرف معظمها عند الأمم السابقة ، كما أنها لم تُجلَ للقراء الجلاء الذي يبرزها واضحة المعالم .

ولعل كثيراً من الباحثين أصر على أن هذه الحضارة قد أخذت عمن سبقها من الأمم ، وأنها تفاعلت مع الحضارات الأخرى ، وأنها أقرت بعض ما عرف العرب في الجاهلية ، وغير ذلك مما يتسق مع هذا اللحن . ولكن قلّ من أفرد لهذه الحضارة وجوه الأصالة التي جاءت بها ، سواء أكان ذلك في الكتاب العزيز ، أو في السنة المطهرة ، أو في أعمال الخلفاء ، وعمالهم ، مما سترى مصداقه في هذا الكتاب ، من ناحية واحدة ليس غير ، هي ناحية تنظيم الدولة .

وقد أطلقت على كتابي هذا في طبعته الثانية اسم «الحياة الدستورية» على طريقة التغليب . فهو قد احتوى مواضيع أخرى ، قد لا تكون وثيقة الصلة في الفقه الدستوري الخالص ، ولكنها على كل حال فرع من فروعه .

وبعد فاني أضرع الى الله في أن يهبني الصحة والقوة على متابعة نشر الكتب الباقية . فالكتاب الذي بين يدي ، والذي أحاول إتمامه يتعلق بالسلطة القضائية في الاسلام . وآمل أن يتبعه كتاب عن الحياة العسكرية ، ورابع عن الحياة المالية والاقتصادية ، وخامس عن شؤون الدواوين . وقد تنشأ مواضيع جديدة ليست في الحسبان .

والله المسؤول عن التوفيق .

ظافر القاسمي